



ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات رؤية اقتصادية واجتماعية وحقوقية وخارطة طريق للتنمية المستدامة



© 2021 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها. كما لا تمثل بالضرورة رأي الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ أو الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

مصادر الصور: ©iStock.com

أعدت هذه الرؤية في إطار مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي الممول من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ. وقد نُفذ المشروع بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبمواكبة من مجموعة استشارية ليبية. هو مشروع ليبي محض في جميع مراحل التأسيسية والأكاديمية والاستشارية والفنية والحوارية. نجح المشروع في تيسير حوار وطني، وإشراك مواطنين ليبيين من كافة مناحي الحياة في قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والحكومة الرشيدة، وذلك من أجل تحقيق تنمية شاملة متوازنة ومستقرة، ومنع الانتكاسة والعودة إلى الصراع. وتشكل هذه الرؤية المرحلة الأولى من المشروع، وتأتي لتتوج هذه الجهود، ولتقدم خيارات مدروسة للسياسات الاستراتيجية المقترحة. وهي تهدف إلى الانتقال من منطق الربيع والغنيمية إلى دولة المؤسسات القائمة على مبادئ العدالة والإنصاف، ومن منطق المكارم إلى دولة الحقوق العامة والحريات الأساسية، ومن الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد منتج ومتنوع ومتجدد، من أجل مجتمع يسوده السلم والازدهار.

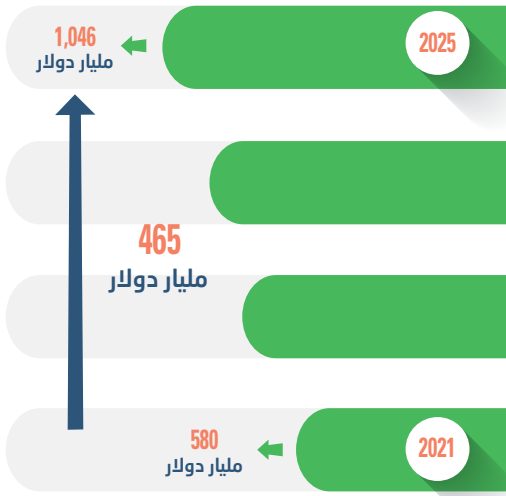
وفي جهد تكاملي، تم إعداد وصياغة الرؤية بقيادة أحمد محمد أحمد جهاني ومحمد زاهي المغيربي. وضمت الفرق كل من خير ميلاد أبو جرادة، صلاح الدين عبد القادر بو غرارة، عازة عمر بو غندورة، عبد الله حامد الحاسي، سليمان سالم الشحومي، جازية جبريل شعيتير، فاطمة الزهراء احمد لانقي، ناصر ميلاد المعرفي.

وأسهم الفريق العامل على شؤون ليبيا في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تدقيق نصوص الدراسة ومساندة فريق الباحثين والخبراء وإتمام الإجراءات المتعلقة بإصدارها. ويضم هذا الفريق كلاً من طارق العلمي، يونس أبو أيوب، إبراهيم موسى قراده، الطيب الدجاني، هيثم محمد الكيب، كرم كرم، لبنى إسماعيل، جالا العاكوم، ندى عون.

وارتكزت صياغة هذه الرؤية بشكل أساسي إلى نقاشات مفتوحة جرت بين الليبيين من خلال المنبر الذي أتاحته الإسكوا. وتوزعت هذه النقاشات على 8 جلسات حوارية افتراضية مفتوحة، حضرها 262 مشاركاً ليبياياً وبُنت مباشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وسُجّلت أكثر من 38,760 مشاهدة رافقها تفاعل المشاهدين بالتعليقات والمشاركات. كذلك أتاح فريق المشروع الفرصة للليبيين لإبداء آرائهم كتابياً، من خلال 8 مسوح تضمنت أسئلة مختصة بالمواضيع المطروحة في كل جلسة حوارية. وقد سُجّلت أكثر من 850 مساهمة مكتوبة تمت الاستعانة بها خلال إعداد الرؤية وصياغتها.



الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا



ألحقت الحرب خسائر جسيمة بالإمكانات الاقتصادية للبلد قُدرت، للفترة الممتدة من عام 2011 إلى اليوم، بنحو 783 مليار دينار ليبي، أي 580 مليار دولار¹. ومن المتوقع أن تزداد هذه الخسائر في حال استمرار الصراع وتواصل عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي لما بعد عام 2021، لتبلغ 628.2 مليار دينار ليبي، أي 465 مليار دولار²، عن الفترة بين عامي 2021 و2025. وألحق الصراع أضراراً بجميع جوانب الحياة الاقتصادية، فأثر سلباً على الاقتصاد الكلي، وتسبب بتراجع كبير في النمو وزيادة التقلبات. وسُجل انخفاض حاد في الإيرادات الحكومية والإنفاق والاستثمار، وفي أنشطة القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك قطاعات النفط وغاز الهيدروكربون والبناء والزراعة.

الرؤية الاجتماعية والاقتصادية

ليبيا المستقبل دولة المؤسسات القائمة على مبادئ العدالة والإنصاف، والحقوق العامة والحريات الأساسية ذات اقتصاد منتج ومتنوع ومتجدد ومجتمع يسوده السلم والازدهار.

هذه الرؤية مستقلة غير مسبقة، وقائمة على أدلة وافية، وغير مقيدة بزمن معين. تنتهج أسلوباً قائماً على مشاركة جميع مكونات المجتمع الليبي من دون استثناء، وتتعدّد فيها وتتكامل المجالات والتخصصات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية. وتعالج الرؤية تحديات أساسية تحول دون إرساء قواعد الدولة المدنية الحقوقية في ليبيا. وتتناول بالتمحيص الحقوق الأربعة الأساسية لإعادة بناء الدولة، وهي حقّ الحكومة المركزية الداعم والمتوازن مع نهج اللامركزية، وحقّ الحكم المحلي والتنمية، وحقّ الأسرة، وحقّ الملكية. وتسلب الضوء على العلاقة التكاملية بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وترتبط بين مفهوم الحقوق والمجالات المتكاملة في عملية التنمية التأسيسية والمكانية خلال مرحلة إعادة بناء الدولة.

وتسعى الرؤية إلى تفكيك الإطار الفوقي المركزي السلطوي لمعالجة التشوّهات التي حدثت في المجتمع الليبي والتي عصفت بضراوة بثقافته. وهي بذلك تهدف إلى تقديم إطار بديل يحقق العدالة في إعادة بناء المجتمع والدولة، ويعيد بناء مؤسسات الدولة ويضمن استقرارها. وتعتمد الرؤية تفكيك فخاخ أربعة متلازمة تتأثر ببعضها البعض. الفخ الأول هو الربعية وما يرتبط بها من شمولية ودكتاتورية ومركزية. والفخ الثاني هو الضبابية المؤسسية وثقافة الفساد المستشري. الفخ الثالث يتعلق بالتسيّب القيمي للمجتمع المتمثل في الاستيلاء وفي عدم احترام الملكية وفي سواد ثقافة الغنيمة. أما الفخ الرابع فيكمن في ثقافة الاستجداء والالتكال والدعم والتعيين والبطالة المقنعة.

وتقترح الرؤية خطوطاً عامة لميثاق اجتماعي ضمني جديد يحدّد حقوق أفراد المجتمع وواجباتهم، ويرسم صلاحيات السلطة ومسؤولياتها. ويتطلّع مقترح العقد الاجتماعي الجديد إلى تحقيق تنمية تأسيسية مستدامة تستند إلى ركائز أربع هي: قيام دولة العدالة والمواطنة والهوية، وتحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية، واعتماد نموذج اقتصادي متنوع بديل، وإنفاذ الإصلاح المؤسسي وتطبيق الشفافية والحوكمة الرشيدة. وتبيّن الرؤية العلاقة التكاملية بين الركائز والأركان الحقوقية في إطار الأمن الإنساني بمفهومه الشامل، وارتباط ذلك كله بأهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

1 في تاريخ نشر تقرير الإسكوا المعنون الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا (ملخص تنفيذي) في كانون الأول/ديسمبر 2020، كان سعر الصرف 1.35 دينار ليبي للدولار الواحد (2 كانون الأول/ديسمبر 2020).

2 في 3 حزيران/يونيو 2021، بلغ سعر الصرف الرسمي حسب مصرف ليبيا المركزي 4.46 دينار ليبي للدولار الواحد.

دولة العدالة والمواطنة والهوية

- تحقيق سيادة القانون.
- تحقيق التوازن في الحقوق والواجبات.
- ارتكاز مبدأ المواطنة على منظومة قيمية وقانونية متكاملة.
- توفير خدمات فاعلة ومحلية تمنح المواطن الحس بالأمان.
- تمكين الليبيين من مسالة حكوماتهم ومحاسبتها.
- الالتزام بإطلاق مشروع إصلاح مجتمعي وتذويب الولاءات الفرعية.
- نبذ الأفكار القائمة على التعصب والجمود والانفلات والانغلاق والتطرف.
- تمكين الإدارات المحلية من تقديم أفضل الخدمات وتحقيق الرفاه.
- احترام التنوع والاعتراف بالهويات الثقافية المتعددة.
- إعلاء الولاء للوطن على الولاءات الأخرى وتحديد الالتزامات والواجبات نحو الوطن.
- تمكين الليبيين من بناء أمة تضم هويات تعايشت تاريخياً في ظل دولة تهتم بالمواطنة وحقوق مواطنيها.
- إبراز الهوية الليبية الجامعة التي تُعبّر عن الأصالة والتاريخ والجغرافيا.

الحماية والعدالة الاجتماعية

- التخلص من المحاصصة وانعدام العدالة وسوء إدارة الدخل.
- إنهاء الفساد الذي أحدث خللاً في البنى الاجتماعية وقصوراً في خدمات الحماية الاجتماعية.
- تبني قيم العدالة الاجتماعية القائمة على:
 - « إصلاح منظومة المرتبات والأجور واعتماد سياسة ضريبية تحقق العدالة في توزيع الدخل، ووضع خطط وبرامج تشغيلية للحد من الفقر والبطالة.
 - « نشر ثقافة تنبذ كل أشكال الفساد.
 - « سن قوانين تعزز صمود الفئات الهشة في مواجهة الأزمات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية.
 - « تطوير وتعزيز الأجهزة الإدارية المسؤولة عن الرقابة الإدارية والمالية.
- التوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع الواحد وتوفير خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية الأساسية والصحة والتعليم.
- تحقيق السلام والاستقرار والتنمية عبر تحسين المجتمعات وحماية الأمن الاجتماعي.
- الاهتمام برأس المال البشري وتحفيزه وإيجاد فرص عمل للشباب.

نموذج اقتصادي بديل

- بناء نموذج اقتصادي بديل وشامل يحقق التنمية المستدامة.
- بناء اقتصاد اجتماعي يقوم على التميز ويوفر فرصاً اقتصادية واعدة.
- التخلص من الريعية المعرّقة للتطور الاقتصادي المجتمعي ومحاصرة الفساد والقضاء على ثقافة الغنيمة عبر التنمية المكانية واللامركزية.
- الاعتماد على الاقتصادات المحلية المتعددة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد.
- إحداث تغيير نوعي في الهيكل الاقتصادي مرتبط بالتنمية الاقتصادية المكانية المتنوعة.
- التأكيد على مسؤولية الحكومة المركزية المؤلفة في خلق بيئة اقتصادية مستقرة.
- تحقيق الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في عملية النمو الاقتصادي للدولة.
- تحرير القطاع الخاص من تبعيته للحكومة المركزية وتمكينه من المبادرة.
- تطوير إدارة الأموال العامة وتحسين القواعد المالية للتوزيع.
- ترسيخ الشفافية المالية والاقتصادية.

الإصلاح المؤسسي والحوكمة الرشيدة

- بناء قضاء مستقل ونزيه من خلال تطبيق مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والسعي إلى إنهاء الصراع وبناء السلام واستعادة السلم المجتمعي.
- إحقاق مبدأ المساواة أمام القانون عبر منظومة قوانين واحدة تسري على جميع الليبيين بلا تمييز.
- معالجة تضخم أعداد العاملين في الدولة في سياق مواجهة تحديات الشمولية والمركزية والتخلص من الريعية.
- قيام مؤسسات الدولة بمهمة تنظيم ذاتها باعتماد حزمة متكاملة من النظم والسياسات والتشريعات والقرارات.
- اعتماد مؤسسات الدولة سياسات التمكين الاقتصادي المنعشة لحركة الاقتصاد والتشغيل.
- إزالة العوامل المؤدية للحرمان لتفعيل سياسات التمكين الاقتصادي والحماية الاجتماعية.
- اعتماد اللامركزية لتمكين مؤسسات الحكم المحلي من المشاركة في تصميم سياسات اقتصادية أكثر كفاءة وفاعلية.

معوقات وتحديات تحقيق ونجاح الرؤية

ومن المهم، ونحن نتطلع إلى المستقبل، أن نقيّم الماضي. إن القيود الأساسية التي أعاقت باستمرار التنمية البشرية وأعاقت تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا تحتاج إلى تحديد، وذلك من أجل الحصول على استراحة من الماضي والانطلاق في بناء رؤية مشتركة لمستقبل أفضل وأكثر سلاماً. حالياً، تعتبر التنمية الليبية مقيدة بعدد من العوامل أو القضايا الاستراتيجية بما فيها:

السياسة المالية: الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة، وتدني الحصيلة الضريبية والإيرادات السيادية، وتنامي حجم الإنفاق الاستهلاكي وحجم الدين العام المحلي.

السياسة النقدية: تسجيل معدلات تضخم عالية، وعدم فعالية سياسة الصرف الأجنبي المتبعة، واستنزاف الاحتياطات الدولية، والتوسع الكبير في عرض النقود.

الاستثمار: عدم ملاءمة بيئة ممارسة الأعمال للاستثمارات المحلية والأجنبية.

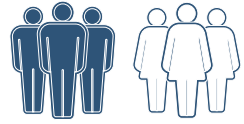
التشغيل: ارتفاع نسبة التوظيف في القطاع الحكومي (85 في المائة)، وتسجيل معدلات بطالة عالية ولا سيما بين الشباب ذكوراً وإناثاً، وضعف الكفاءة، وعدم توفير المهارات المحلية اللازمة، وعدم ملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات السوق.

القطاعات الاقتصادية: تواجه القطاعات الاقتصادية المختلفة تحديات واضحة تعيق قدراتها على بناء وتنفيذ أي سياسة استراتيجية تحقق المساهمة في النمو والمشاركة في البرامج التنموية والتحول إلى بيئة اقتصادية جديدة متنوعة. هذه القطاعات هي: المالية، والطاقة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمواصلات، والإسكان والمرافق، والزراعة والثروة الحيوانية والبحرية، والسياحة.



تحديات اقتصادية

يواجه الاقتصاد الليبي تحديات هيكلية واختلالات على المستوى الكلي وتشوهات على المستوى القطاعي، بالرغم مما تمتلكه ليبيا من مزايا ومقومات اقتصادية تمكنها من بلوغ أعلى المستويات التنموية. ومن هذه المقومات خصائصها الجغرافية (طول الساحل على البحر المتوسط والمساحة الشاسعة والموقع الاستراتيجي)، ومواردها الطبيعية ومزاياها السياحية، وثروتها البحرية.



تحديات مؤسسية

عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح والافتقار إلى مفهوم الدولة بمعناها الواسع وتعثّر المؤسسات واستشراء الفساد بكل أنواعه في غياب الحوكمة والشفافية والمساءلة واعتماد المركزية: كلها تحديات حقيقية تعيق الإصلاح والتطوير وبلوغ مستويات تنمية متقدمة، وتتسبب في العديد من الأزمات والإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية.

الانقسام المؤسسي: من أشكاله الانشطار المؤسسي، والتناظر المؤسسي، والانشطار الجزئي (أو الانقسام الجزئي) للمؤسسات، واستحداث مؤسسات. من المتوقع أن تواجه الحكومة الموحدة مستقبلاً تحديات كبيرة لإعادة دمج هذه المؤسسات ومتابعة الإجراءات الصادرة عنها وتصحيحها.

الفساد: من أهم معوقات بناء الاقتصاد الوطني الفساد الإداري والسياسي والمالي وارتهاق المؤسسات لحملة السلاح والولاءات القبلية.

المركزية: اعتماد المركزية في مؤسسات الدولة السيادية يعيق عملية تعزيز الحكم المحلي وتحقيق التنمية المكانية. وأدت تجربة المركزية في إدارة التنمية إلى بروز التحديات التالية: الهجرة إلى عدد محدود من المدن الكبيرة بحثاً عن فرص للعمل والاستثمار، والضغط على موارد المدن الكبرى وبنيتها التحتية، وتركز المناطق السكانية بحسب الجهوية مما عمق الانقسام الداخلي والتناحر المناطقي.

الفقر: ترتفع معدلات الفقر النسبي، ويعيش حوالي ثلث الليبيين تحت خط الفقر الوطني.

خدمات التعليم: لا يستجيب نظام التعليم إلى احتياجات سوق العمل ومتطلبات التطور المعرفي العالمي.

خدمات الصحة: يعاني النظام الصحي ضعفاً واضحاً نظراً للانقسام المؤسسي، ومحدودية الموارد المالية، ونقص الموارد البشرية العاملة فيه، والانقطاع في الأدوية المنقذة للحياة والمعدات الأساسية، وتردي شبكة الرعاية الصحية الأولية.

النزوح: يشكّل تزايد أعداد النازحين بسبب الصراعات والقتال والحروب المستمرة تحدياً حقيقياً على المستوى الاجتماعي.

الهجرة غير النظامية إلى ليبيا عبوراً واستقراراً:

تشكّل الأعداد الكبيرة والمتزايدة من المهاجرين غير النظاميين تحدياً حقيقياً على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وخصوصاً لجهة التوازن والأمن الديمغرافي وانتهاكات حقوق الإنسان والانخراط في الاقتصاد غير الرسمي والجريمة المنظمة.

إعادة الإعمار وتطوير البنية التحتية: تحتاج ليبيا إلى مبالغ كبيرة لإنشاء البنية التحتية الأساسية وصيانتها للإيفاء بالمتطلبات ومواكبة الاستحقاقات.



تحديات اجتماعية

تواجه ليبيا عدة تحديات اجتماعية مرتبطة بمستوى المعيشة والحصول على الخدمات الاجتماعية، إضافة إلى تحديات مؤثرة على النسيج والتناسق الاجتماعي.

لا بدّ من التوصل إلى سلام دائم واستقرار الوضع الأمني والسياسي.

سبل تحقيق ونجاح الرؤية: استراتيجيات التنمية الوطنية

من الممكن تحقيق الرؤية الاجتماعية والاقتصادية الليبية في حال تم تجنب العقبات والمخاطر التي تعوق التنمية على المدى الطويل وتبني استراتيجية وطنية للتنمية من أجل التحول في ليبيا. تم تطوير خطة التنمية الوطنية واستراتيجياتها التالية على أساس الاحتياجات والأولويات المتصورة للليبيين. وهي تطرح خارطة الطريق التي من خلالها تستطيع ليبيا أن تتقدم لتصبح بلداً مزدهراً وأكثر سلاماً.

أ. بناء هوية وطنية جامعة

الأولويات	المقومات للمستقبل
تحقيق دولة المواطنة والتنوع	تطوير المناهج التعليمية بحيث ترسخ القيم والثوابت الوطنية وحقوق المواطنة، وتأسيس عقد اجتماعي جديد يراعي حقوق المواطنين من جميع القبائل والفئات.
مكافحة جميع أشكال التمييز والتهميش الثقافي	الإقرار بالهويات المتعددة واستيعاب التنوع لإغناء الهوية الوطنية الواحدة في جو ثقافي واجتماعي يسوده الوعي والتعاضد والتسامح واحترام الآخر.
محاربة تهميش المرأة والشباب والتمييز ضدهم	إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الدستور، وكفالة تطبيقه من خلال التشريعات والآليات اللازمة، واتخاذ التدابير المناسبة لحظر كل تمييز ضد المرأة وضمان الحماية القانونية الفعالة للمرأة عن طريق المحاكم ذات الاختصاص، وتزويد الشباب بالمهارات التي تمكنهم من الانخراط في المجال العام وسوق العمل ووضع الخطط والاستراتيجيات لتمويل المشاريع التي تضمن اندماجهم في المجتمع بعيداً عن التشكيلات المسلحة وشبكات الجريمة.
مكافحة التمييز القبلي أو الجهوي والتهميش	إعطاء دور اجتماعي حيوي وإيجابي للتركيبات الاجتماعية والعمل على إنهاء الصراعات والصراعات بين القبائل، وتعزيز سيادة القانون ونفاذه لضمان عدم لجوء الفرد إلى القبيلة لمحاربة التهميش والإقصاء، وتوزيع المؤسسات على مختلف المناطق الجغرافية وتوزيع الموظفين بين المناطق والمدن بشكل دوري.
معالجة أزمة دولة المواطنة	توظيف الإعلام وتوجيهه نحو إعلاء قيم المواطنة وتعزيز الانتماء للوطن، وتقديم قيم العدالة والمساواة وسيادة القانون والعيش المشترك وحسن الجوار على العرف، وترسيخ قيم المواطنة من خلال منظومة التربية والتعليم، والتأكيد على نقل القيم التي تنادي بالتسامح والتعاضد وحسن الجوار وقبول الآخر.

ب. تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون

الأولويات	المقومات للمستقبل
إصلاح البناء المؤسسي	وضع خطط استراتيجية لإصلاح هيكل المؤسسات بما يشمل الأمن والقضاء لتكون رافعة أساسية وقوية لتحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، والاستئناس بالمؤسسات الدولية الفاعلة في اقتراح أفضل الأنظمة لإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وفصل الاختصاصات وتحديد الحقوق والالتزامات.
تحقيق التفاهم المجتمعي	وضع آليات للتواصل والحوار بين مختلف المكونات المجتمعية وتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة ولغة التصالح والتفاهم والتسامح على لغة العنف والافتتال، ووضع آليات تضمن العدالة في توزيع الموارد والوظائف والتمثيل.

الأولويات	المقومات للمستقبل
إعادة بناء المؤسسة الأمنية	إصلاح المؤسسة الأمنية وتكوين جهاز شرطة منضبط وقوي ومنظم ومؤهل ومركزي الإدارة مهمته الأساسية ضبط الأمن ومكافحة الفساد وعمليات النهب المنظم الذي تتعرض له أملاك الدولة وأرصدها، وأعمال تخريب القطاع العام، وإتاحة فرص متكافئة لجميع المكونات الاجتماعية للانخراط في هذا الجهاز.
المشاركة السياسية والثقافة المدنية	وضع نصوص قانونية تحمي الحقوق والحريات العامة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الراعية للحقوق والحريات العامة لنشر الوعي المجتمعي والدفاع عن المتضررين وتفعيل دور المشاركة المجتمعية والمدنية وخلق قنوات للحوار والتواصل والتجاوب مع مشكلات المجتمع وطرحها بصراحة ومسؤولية، وزيادة الوعي المجتمعي بالحقوق وضمانها وتكامل ذلك مع القانون على أساس تساوي الجميع في المعاملة أمام المؤسسات وفي أداء الواجبات وتحمل المسؤوليات.
تفعيل دور القضاء	ضمان عدالة وفعالية القوانين واستقلال السلطة القضائية وحمايتها من الضغط السياسي عبر كف يد السلطة التنفيذية عن التأثير في الإجراءات القضائية والفصل بين السلطات، وفصل إدارة التفتيش عن الهيئات القضائية من عضوية المجلس الأعلى للقضاء، وتطهير الجهاز القضائي من العناصر التي يثبت فسادها وتفعيل جهاز التفتيش القضائي والعمل على تقوية إدارة التفتيش القضائي للحد من تمادي المحسوبة في اتخاذ القرارات، وإنشاء محكمة دستورية عليا.

جيم. ترميم الثقة والمصالحة الوطنية

الأولويات	المقومات للمستقبل
معالجة الأسباب الجذرية للصراع	تصميم نموذج اقتصادي يحقق الإنصاف والعدل والتوازن الجهوي والإقليمي والديمقراطي والتوازن المتعلق بالنوع الاجتماعي، وتوحي الإنصاف في توزيع عوائد التنمية وإدارة الثروة الوطنية وفي التعيينات وتوزيع الصلاحيات والاستبقاء والترقية وتنويع الاقتصاد.
تحقيق العدالة الانتقالية	وضع ميثاق وطني يقوم على العدالة في التوزيع وعلى المصالحة الوطنية، وصياغة آليات بديلة للعدالة وتقضي الحقائق تراعي الخصائص المحلية، وبلورة صيغة توافقية ضمن شراكة وطنية هادفة لبناء مشروع ديمقراطي سليم يضمن توفير فرص متكافئة للجميع وتحقيق تنمية سياسية واجتماعية متوازنة وشاملة، وتفعيل دور هيئة العدالة الانتقالية والمصالحة.
المصالحة على أساس مبادئ التسامح	نشر قيم التسامح بما يحقق المصالحة الوطنية وإرساء دعائم العدالة الانتقالية من خلال تبني هوية وطنية جامعة، والعمل على جبر الضرر اللاحق بأبناء المجتمع سواء كان الضرر ماديًا أم معنويًا.
مشاركة المرأة والشباب ومؤسسات المجتمع المدني في ترميم الثقة والمصالحات وبناء السلام	دعم الجهود والمبادرات النسوية والشبابية الفردية والمؤسسية في الوساطة الرسمية والمجتمعية ودعم المنصات المجتمعية التي تسهم في تسوية الصراعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ووضع آليات ناجعة لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والأهلي والنقابات العمالية.

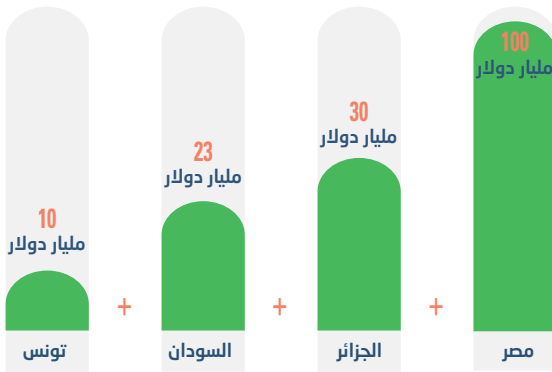
دال. تنمية رأس المال البشري وسياسات التمكين

الأولويات	المقومات للمستقبل
إعادة إدماج جميع فئات المجتمع	مراعاة التركيبة السكانية والتحدي الديمغرافي، وتمكين الشباب والمرأة، وإعادة دمج المسلحين.
إعادة دمج المسلحين	توفير إرادة سياسية حقيقية للتعامل مع الشباب المسلح وإعادة تأهيله نفسياً قبل الدمج في مؤسسات مهنية تدريبية وتأهيلية تُنشأ لهذه الغاية، وتفعيل دور النقابات والأندية الثقافية والرياضية والاتحادات الطلابية ومنظمات المجتمع المدني، وتوفير التمويل للذين أصيبوا خلال الحرب بأضرار جسدية دائمة لتمكينهم من تأسيس مشاريع مناسبة.

هاء. بناء اقتصاد متنوّع ومستدام

الأولويات	المقومات للمستقبل
التنوّع	بناء اقتصاد متنوع ومستدام، قائم على القيم المضافة والمعرفة والابتكار، تحكمه قواعد التطور والمنافسة العادلة والشفافية والمسؤولية الاجتماعية.
استدامة المالية العامة	توجيه الموازنة العامة للدولة بحيث تخدم التنمية، وإنشاء البنى الأساسية اللازمة.
تنافسية القطاع الخاص في الاقتصاد	تطوير القطاع الخاص وتأهيله وتحسين إدارته ليقود الاقتصاد.
هيكله الجهاز الحكومي وترشيده أدائه	تشكيل جهاز إداري حكومي يستوفي شروط الإدارة الرشيدة، ويتسم بالمرونة والقدرة على الابتكار وعلى استخدام التكنولوجيا.
التنمية المكانية والحكم المحلي	تحقيق تنمية شاملة جغرافياً تقوم على تطبيق اللامركزية.
منظومة المؤسسات المالية والمصرفية	إنشاء منظومة مالية ومصرفية متطورة ومؤسسات مالية ومصرفية ذات حوكمة رشيدة، قادرة على المساهمة بفاعلية في التنمية الاقتصادية المستدامة.

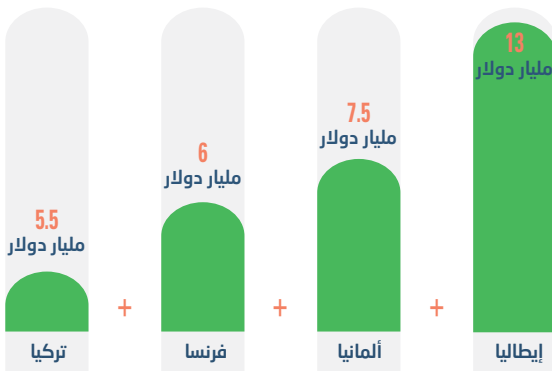
السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم



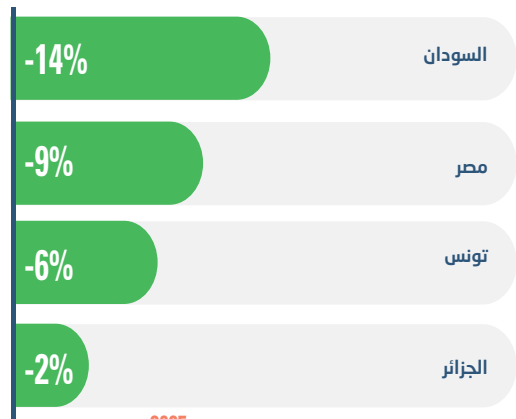
163 مليار دولار مكاسب للبلدان المجاورة بحلول عام 2025

لا شك في أنّ إحلال السلام في ليبيا سيحقق مكاسب اقتصادية كبيرة لليبيا ولبدان الجوار. ومن المتوقع أن تصل قيمة المكاسب التي تحققها بلدان الجوار إلى 163 مليار دولار بحلول عام 2025، على الشكل التالي: حوالي 100 مليار دولار لمصر، و23 مليار دولار للسودان، و10 مليارات دولار لتونس، و30 مليار دولار للجزائر.

وسياتي السلام في ليبيا بفرص لبلدان أخرى أيضاً، إذ يحقق مكاسب اقتصادية للشركاء التجاريين الرئيسيين لليبيا، من المتوقع أن تصل إلى 13 مليار دولار في إيطاليا، و7.5 مليار دولار في ألمانيا، و6 مليارات دولار في فرنسا، و5.5 مليار دولار في تركيا. وقد يساهم إحلال السلام في خفض البطالة في السودان بنسبة 14 في المائة بحلول عام 2025، وبنسبة 9 في المائة في مصر، و6 في المائة في تونس، و2 في المائة في الجزائر.

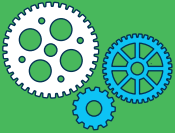


32 مليار دولار مكاسب الشركاء التجاريين بحلول عام 2025



انخفاض البطالة بحلول عام 2025

الخطوات القادمة: المرحلة الثانية من مشروع الحوار الاقتصادي الاجتماعي الليبي

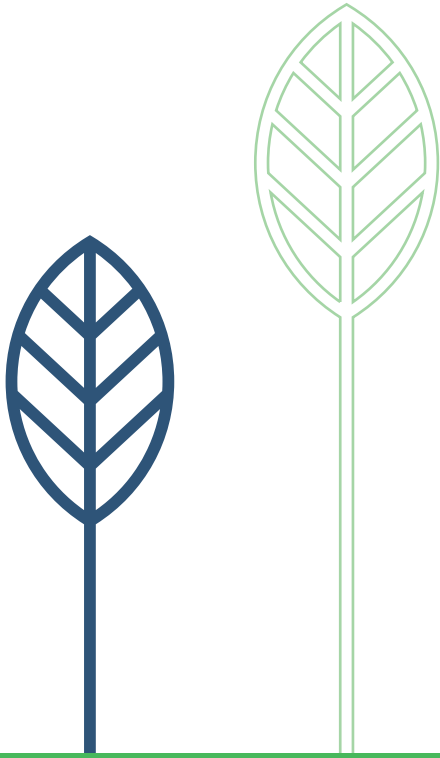


هدفت المرحلة الأولى من المشروع إلى إطلاق حوار اجتماعي واقتصادي في ليبيا وتوفير الدعم لعملية وضع إطار للتنمية المستدامة، يتسم بالشمول، والشفافية، والإنصاف، ويعالج أسباب الشعور بالضعف لدى بعض المكونات الاجتماعية. وقد تكلفت بتوافق الليبيين على رؤية اجتماعية واقتصادية للانتقال من الصراع إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وتهدف المرحلة الثانية من المشروع إلى توفير منبر للبيين لصياغة سياسات استراتيجية تحقق الاستقرار في ليبيا والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وإلى وضع إطار استراتيجي لتنفيذ الرؤية الوطنية على المستويين القطاعي والمحلي. ومن المتوقع بحلول عام 2024، أن تتاح لموظفي الخدمة المدنية الليبية (من الوكالات الوطنية والمحلية) عدة فرص لتحسين قدراتهم على وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات على مختلف المستويات. وتتطلب هذه المرحلة تعاوناً وثيقاً مع المؤسسات المركزية ذات الصلة لوضع إطار لتقييم السياسات الاستراتيجية وتحديد نقاط القوة والضعف، وصياغة بدائل وخيارات في السياسات على المستوى القطاعي.

وتعمل الإسكوا في الوقت الحالي على تأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل نشاطات المرحلة الثانية من مشروع الحوار الاقتصادي الاجتماعي الليبي، على أن تنفذ هذه النشاطات فور الحصول على الموارد اللازمة وذلك حرصاً من الإسكوا على استدامة هذه الرؤية وتفعيل مخرجاتها.





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشقّف وعزّم وعمل: نبتكر، نتج المعرفة، نقدّم المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org